



## المالكي من طهران إلى عمان

التقييم : ممتاز

2008/6/11

زيارة نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي لكل من الأردن وإيران تبدو جديرة بالتوقف عند توقيتها والقضايا التي ربما سي مطرحها الطرف العراقي مع جاريه. المالكي يزور إيران للمرة الثانية خلال عامين، لكن هذه المرة يزورها وقد زاد القلق الإيراني من العلاقة بين الحكومة العراقية الأميركية وتأثيرها على مستقبل العلاقة الإيرانية العراقية. يأتي ذلك في ظل حملة من التطورات الهامة:

أولاً؛ ما قامت به الحكومة العراقية ضد المجموعات المسلحة في مدينة البصرة، ثم مدينة الصدر، برعاية أميركية بريطانية كان مثار عدم ارتياح إيراني، وقد عبر الإيرانيون عن ذلك للوفد العراقي الذي زار طهران لإقناع الحكومة الإيرانية بضرورة الخطوة العراقية لتحقيق الأمن وتولي الحكومة زمام الأمور.

الرد الإيراني الذي تلخص في أن إيران "لا تستطيع مساعدة الحكومة العراقية وهي تستهدف المدنيين"، كان يظهر بوضوح أن طهران لم تقتنع بالتبرير العراقي. الأمر بالغ الأهمية هو أن الخطوة العراقية بمساعدة أميركية أتت بعد فترة وحيزة من توقف أي جهد للتفاوض بين وطهران وواشنطن حول امن العراق، وهو أمر يمكن أن يفهم من أن واشنطن وصلت إلى نتيجة مفادها بعدم جدوى التفاوض وبالتالي إغلاق احد وربما آخر الأبواب للحديث المباشر بين طهران وواشنطن، وهو أمر ربما لم ترده إيران أن يغلق بهذه السرعة.

المالكي في زيارته يحمل بعض التأكيدات حول دعم إيران لبعض المجموعات المسلحة، وقد ذكرت إحدى محطات التلفزة العراقية ان المالكي سيتحدث إلى قائد الثورة الإيرانية حول هذا الموضوع، وهو بذلك يكرر ما فعله مقتدى الصدر من قبل.

ثانياً؛ تزايد الجدل حول الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن، ففي الوقت الذي يتم التفاوض فيه حول بنود الاتفاقية، برزت إيران كأول الدول المعارضة بشدة لهذه الاتفاقية، ولعل موقف رئيس مجلس الشورى الإيراني كان واضحاً في انتقاده ودعوة المراجع الشيعية والقوى السياسية العراقية ان تحول دون توقيعها.

وقد أعقب ذلك انتقاد آخر من خطيب الجمعة في طهران آية الله جنتي الذي اعتبر الاتفاقية بمثابة "أمركة للحكومة العراقية" وامتدح موقف آية الله السيستاني الذي تردد قوله: "انه لن يقبل أن بتنفيذ الاتفاقية مادام على قيد الحياة".

لا شك بأن الحكومة الإيرانية ستنقل للمالكي هذا الرأي والمهم انه سيسمعه من رأس النظام نفسه. على صعيد متصل فإن المالكي ربما يبدو أنه يحتاج إلى أن يسمع ما يقوله الإيرانيون بجديّة أكثر لا سيما وان عبدالعزيز الحكيم المتحالف مع حكومة المالكي والقريب إلى طهران انتقد الاتفاقية الأمنية علنياً، كما أن رئيس الوزراء العراقي السابق إبراهيم الجعفري لم يكن راضياً، وأرسل رسالة سياسية بتأسيس تيار وطني عراقي وذلك استعداداً للانتخابات المحلية العراقية في أواخر العام الحالي.

من الواضح ان هناك شكلاً جديداً للتحالفات السياسية في العراق تحت تأثير هذه الاتفاقية، وهي مسألة سيأخذها المالكي في الحسبان عند النظر إلى مستقبل حكومته.

ثالثاً؛ التغير في التحالفات داخل المشهد السياسي العراقي ربما يرافقه تغير في خريطة التحالفات الإقليمية. فالزيارة التي يقوم بها المالكي إلى عمان تأتي في ظل تغير بدا في الموقف العربي نحو العراق، فهناك ثلاثة سفراء عرب في طريقتهم للتسمية أو تم انتخابهم، ولم يعلن عن ذلك رسمياً من بينهم سفير أردني في العراق.

الأمر الآخر هو مسألة اللاجئين العراقيين الموجودين في عمان ومسؤولية الحكومة العراقية عنهم. كما أنّ التوافق بين بغداد وعمان حول مسألة فيزا الدخول للعراقيين قد خفف العبء على الأردن، لكن يبدو انه هناك الكثير من الخطوات ينظر الجانبين للعمل معا على حلها، الأمر الآخر بالنسبة للأردن هو ربما مناقشة العلاقات الاقتصادية بما في ذلك الحصول على النفط العراقي لا سيما مع تزايد الإنتاج النفطي العراقي في الفترة القليلة الماضية..

زيارة المالكي إلى عمان ربما تبدو مهمة كذلك في إطار إعادة الحرارة في خطوط الاتصال بين بغداد والرياح التي لا تخفي عدم ارتياحها عن الوضع السياسي في العراق.

**محجوب الزويري**